اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٣١٠	١٣٢٥
اليورو	١٦٥٠	١٦٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٣٥٠	٢٣٧٥
الدينار الاردني	١٩٠٠	١٩٢٥
الدرهم الاماراتي	٣٧٠	٣٨٠
الريال السعودي	٣٢٠	٣٣٠
الليرة السورية	٢٢	٢٣

سوق المواد الانشائية

المادة	الوحدة القياسية	السعر بالدينار
السمنت العادي	طن	١٩٠٠٠٠
السمنت المقاوم	طن	٢٦٥٠٠٠
السمنت الابيض	طن	١٧٠٠٠٠
الرمل	قلاب سكس ٢٠م٣	٣٥٠٠٠٠
الحصى	قلاب سكس ٢٠م٣	٣٠٠٠٠٠
شيش التسليح	طن	٩٥٠٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	٨٠٠
بورك الاهلية	طن	١٤٠٠٠٠

في الهم الاقتصادي

قراءة أولية لموازنة ٢٠٠٧

(٥-٧)

حسام الساموك

في زمن مجدب تعاني الموازنة فقراً كبيراً بالموارد، لابد ان يجد واضعو مفرداتها في (اقتناص) اية وسيلة تمدهم برفد الموارد و تقليص مسارب الانفاق، لكننا نفاجأ بفجوة مر بها المعنيون مرور الكرام، على الرغم من كونها –وفقا لاعراف بلدان العالم اجمع –معينا مشروعا و ملزما لتنظيم الموارد الداعمة مسيرة الاقتصاد الوطني .

لقد كانت الرسوم الكمركية عبر تاريخ الدولة العراقية رافدا مهما للخزينة العامة، و فوجئ الجميع بعد سطوة بول بريمر حاكما مدنيا على العراق ان فرض آليات ونظما قسرية تتعارض مع العديد من الثوابت المنتهجة في الميادين الاقتصادية و الاجتماعية و حتى القانونية، بما يتعارض اصلا مع المعايير الدولية حين تعد اتفاقيات جنيف بشأن البلدان المحتلة اي تغير في البنى الاساسية امرا غير مشروع . ضمن هذه المسوغات كانت اجراءات فتح الحدود على مصراعيها امام بضائع ومنتجات اتسمت غالبيتها بالرداءة و افتقارها للجودة النوعية ما الحق ضررا فادحا بالمنتجات الزراعية والصناعية المحلية ...

و بغض النظر عما تكبده المنتجون العراقيون من خسائر جسيمة جراء سياسات الاغراق التي اعتمدتها دول الجوار ومناشئ جنوب شرق آسيا على السوق العراقية كانت اجراءات الجهات الرسمية العراقية ليست متساهلة فحسب، بل انها اعتمدت آليات مشجعة لتفاقمها و كان في مقدمتها الغاء التعريفة الكمركية، ما جعل السلع المستوردة تملأ السوق المحلية بلا ضرائب او حتى فحوصات نوعية، في حين ظلت الضوابط الضريبية مفروضة على مثيلاتها من المنتجات المحلية، ما قتل الاخيرة في مهدها.

و برغم الصيحات المحذرة من هذه السياسات البائسة، ظلت المستوردات تعبر الحدود دون اية ضوابط كمركية، سوى ما اعتمد من رسم رمزي عرف برسم اعادة الاعمار بلغ خمسة بألمئة من الاقيام المقدرة للبضائع .. وقد طرأ توجه بزيادة هذا الرسم الى عشرة بالمئة مع بدء العام ٢٠٠٧، لكن المعنيين سرعان ما اعلنوا ضمن مشروع الموازنة انهم اخفقوا في تثبيت هذه الزيادة المتواضعة، اعترافا منهم –كما يبدو –بأن مصالح، و مراكز قوى، كانت بالمرصاد لاية فكرة من هذا القبيل .

ان ادعاءات تتبنى موضوعة (التجارة الحرة) تحاول –عبثا –ان تصور ثمة فوائد يمكن ان يجنيها العراق، مقابل خساراته التي يتكبدها في هذا الميدان، من ان ما ينبغي ان يفهم هنا، ان العراق الذي زج به في هذه اللعبة البائسة ما زال على عتبة بوابة منظمة التجارة الحرة العالمية، ولم يحصل حتى الان الا على موقع عضو مراقب، اي بلا ادنى حقوق ينتظر منها انصافه، في حين ان الدول الحاصلة على العضوية الكاملة لا تلتزم الا لماما باشتراطات المنظمة وقوانينها، بل ان في ضوابط المنظمة هامشا كبيرا من السماحات للدول حديثة العهد في العضوية، نتيجة اوضاعها الاقتصادية الخاصة ريثما تستكمل تعافيها اقتصاديا، ابرز مثال على ذلك السماح الذي حصلت عليه المكسيك من اشتراطات الحماية الكمركية لعشرين سنة، ونعود لنقول ان العراق لم يستكمل شروط العضوية الكاملة كي يرهق نفسه و يكبل اقتصاده بضوابط حرية التجارة .. هذا الواقع القائم كان على واضعي الموازنة ان يتنبهوا له مبكرا قبل ان يدونوه ويمروا عليه في بنود الموازنة بما حرمها من ايراد بالغ الاهمية، يمكن ان يعوض لها كل فقرات العجز التي جعلتهم يلاحقون مفردات يجدر ان لا تمس في تحميلها اعباء العجز القائمة مثل التفكير من جديد بزيادة اسعار المشتقات النفطية بعد ان افرزت تلك الفقرة تداعيات خطرة في رفع معدلات التضخم لارقام مهولة ..

المواد الإنشائية وظاهرة ارتفاع سعر الرمل

بغداد / حسين ثغب

تعد مادة الرمل من اهم مكونات البناء والاعمار والترميم حيث لا يمكن تنفيذ أي خطوة أو مرحلة من دون استخدام هذه المادة التي شهدت عملية نقلها خلال المدة الاخيرة العديد من العقبات قادت الى ان يكون العرض محدوداً داخل مدينة بغداد وينتج عن ذلك توابع تؤثر سلباً على واقع عملية البناء.

كما ان هناك مشكلات طالت عملية انتاج هذه المادة عند مصادرها في مناطق مختلفة من البلد حيث ان عمليات انتاج الانواع الجيدة من الرمل تحتاج الى جهود متواصلة لكي تنتج مادة رملية ناجحة في الفحص المختبري.

حدثنا محمد قاسم (سائق سيارة حمل كبيرة -لوري): معروف لمن يعمل في هذا المجال ان مادة الرمل لا يتوقف الطلب عليها في كل الظروف حتى اثناء الحصار الاقتصادي الذي استمر أكثر من عقد من الزمن لم يتوقف الطلب على هذه المادة وانما في عملية نقلها من مناطق انتاجها الى مدينة بغداد حيث شهدت عملية النقل أول الامر بعد عام ٢٠٠٣ بعض الصعوبات بسبب الاعمال المسلحة التي كانت تنفذ على مختلف الطرق التي تؤدي الى معامل انتاج الرمل في منطقتي (عسيلة) بمحافظة الانبار و (الاخيضر) بمحافظة كربلاء الامر الذي كان يجعل عملية النقل تسير ثم تتوقف بعد حين، ثم انقطاعات الطريق المتواصلة اثناء التوجه الى معامل الرمل في الرمادي والحبانية والطريق السريع الدولي بغداد- عمان –دمشق الذي تسلكه سيارات النقل الكبيرة واحياناً يستمر الانقطاع طول نهار اليوم الذي جعلنا نسلك طرقاً بديلة عبر القرى والارياف ومنها طرق ترابية زادت الاعطال التي تتعرض لها سيارات الحمل وبعد ذلك ارتفعت الأسعار وبدأت سيارات النقل تقل تدريجياً بعد ان زادت مخاطر الطريق وشرع اهالي هذه القرى الى منعنا من استخدام طرق قراهم، الأمر الذي عقد مشكلة النقل من مقالع منطقة (عسيلة) وعندما تحولنا لنقل الرمل من مقالع الاخيضر في محافظة كربلاء واجهتنا ايضاً صعوبات كثيرة في الطريق ولكنها لا تقارن بطرق مقالع (عسيلة) وعندما فحصت عينات من مادة الاخيضر وجد انها غير ناجحة مختبرياً ولا تصلح في المشاريع التي تطلب الرمل بمواصفات جيدة. ولكوننا من المرتبطين بالعمل مع مقاولين لهم مشاريع مع دوائر حكومية تعتمد على الفحص المختبري في قبول أو رفض المادة وتوقفنا عن نقل الرمل من مقالع الاخيضر وهكذا دخلنا في دوامة الحيرة لاننا لا نستطيع النقل من المقالع التي تنتج مادة رمل جيدة ناجحة مختبرياً مثلما هو متوفر في مقالع (عسلية) في مدينة الرمادي أو محافظة الانبار. حيث ان رمل معامل منطقة الاخيضر لم يكن بالمواصفات المطلوبة في البناء وانشاء المشاريع.

وتابع الحديث حميد عبد التميمي احد المقاولين في مدينة بغداد: لدينا عقود تجهيز مع عدد من الشركات الحكومية لتجهيز مادة الرمل ذات النوع الجيد عند الفحص المختبري، وخلال السنة الاخيرة تعقدت عملية نقل هذه المادة فبعد ان كنا نواجه صعوبات في عملية النقل اصبح من المستحيل نقلها من مناطق محافظة الانبار في مقالع منطقة (عسيلة) وذلك لمخاطر الطريق التي عرضت كثيراً من سائقي سيارات الحمل على خطر الموت بسبب المواجهات المسلحة على الطرق المؤدية الى مقالع الرمل والتي تسببت في بداية الامر بقطع الطريق لعدة ساعات ثم الى يوم أو يومين وبعد ذلك لفترات طويلة تصل الى اشهر عدة، كما كان للحوادث التي راح ضحيتها كثير من الناقلين اثر في توقف نقل هذه المادة من تلك المقالع، الامر الذي قلل العرض ورفع الأسعار من (١٥٠) الف دينار الى (٣٠٠) الف دينار في أول الامر وبعد ذلك تواصل ارتفاع الأسعار بعد قرار رفع قيمة الوقود- حتى وصل سعر سيارة الحمل (٢٢ متراً مربعاً) الى ٤٥٠ الف دينار واليوم صار ٦٠٠ الف دينار ولا نعرف كيف سنواجه ارتفاع الأسعار هذا ونحن لدينا عقود مع شركات مرتبطة بفترة انجاز محددة فواقع نقل هذه المادة سيكبدنا خسائر فادحة جداً، في ظل العرض المتواصل وزيادة الأسعار الكبيرة.

وقال خالد محمد (صاحب احد معامل الرمل في مقالع منطقة عسيلة): عندما كانت الأسعار منخفضة كنا نعمل بشكل متواصل مع المواطن ولكن بدأت مشاكلنا عندما ارتفعت أسعار الوقود كون الجرافات ومعامل التصفية ومعامل الانتاج والشفلات ومضخات الماء الخاصة بغسل مادة الرمل جميعها تعمل بالوقود الامر الذي جعلنا نرفع الأسعار في بداية الامر الى الضعف ثم ارتفعت أسعار الوقود مرة أخرى وشرعنا برفع الأسعار ثانية وكذلك ارتفعت اجور العاملين وبعض الآلات التي نستخدمها، حتى وصل اجر العامل في الشهر ٤٥٠ الف دينار بعد ان كان ١٥٠ الف دينار، في الوقت الذي ازدادت مخاطر الطريق المؤدي الى معاملنا الامر الذي جعل كثيراً من متعهدي نقل هذه المادة يتوقفون عن العمل وهكذا ازدادت معاناتنا لان الطلب انخفض واسعار انتاج الرمل ارتفعت كثيراً، وصار عملنا اليوم غير واضح ولا نعرف ما الآلية التي نتبعها لكي تعود الأسعار الى مستويات تخدم جميع الأطراف لان العمل بهذا الشكل لا يخدم احداً.

فيتنام عضو رسمي في منظمة التجارة العالمية

حصلت فيتنام رسميا على عضوية منظمة التجارة العالمية أمس لتصبح العضو رقم ١٥٠ في المنظمة ما يفتح أمامها عصرا جديدا في مجال التجارة والاستثمار في إحد الاقتصادات الآسيوية الأسرع نموا.

ويتضمن انضمام فيتنام الى المنظمة إلغاء رسوم وفتح قطاعات كانت مغلقة سابقا في اقتصادها أمام المستثمرين الأجانب وتتم الكثير من التغييرات مباشرة بينما ستنفذ أخرى على مراحل.

ولن يكون بمقدور البنوك الأجنبية فتح فروع لها في فيتنام قبل ١ أبريل/نيسان المقبل.

وتمنح العضوية للبلاد التوسع في دخولها الى الأسواق الأجنبية مع الاستفادة من زيادة الطلب على السلع والخدمات التي تستقطب زيادة الاستثمارات الأجنبية فيها.

وأشاد رئيس المنظمة باسكال لامي بالإصلاحات التي أجرتها فيتنام لكي تتلاءم تشريعاتها مع متطلبات منظمة التجارة العالمية.

واعتبرت وزارة الخارجية الفيتنامية عضويتها في المنظمة حدثا مهما في تكامل البلاد مع الاقتصاد الدولي.

مزاد بيع وشراء العملات الأجنبية

بغداد/المدى

تم افتتاح المزاد اليومي التاسع والثلاثين بعد الثمانمائة لبيع وشراء العملة الأجنبية في البنك المركزي العراقي ليوم الخميس الموافق ٢٠٠٧/١/١١ وكانت النتائج كالآتي:

التفاصيل	
عدد المصارف المساهمة في المزاد	١٠
السعر الذي رسا عليه المزاد بيعاً دينار/دولار	١٣١٥
السعر الذي رسا عليه المزاد شراء دينار/ دولار	–
المبلغ المباع من قبل البنك بسعر المزاد-دولار	٥٦,٨٤٠,٠٠٠
المبلغ المشترى من قبل البنك بسعر المزاد دولار	
مجموع عروض الشراء - دولار	٥٦,٨٤٠,٠٠٠
مجموع عروض البيع - دولار	

١- علما ان :-
أ - سعر البيع للحوالات (١٣١٣)دينار /حوالات .
ب-سعر البيع النقدي (١٣٢٦) دينار /دولار

٢- الكمية المباعة نقدا بمبلغ (١٦,٥٦٠,٠٠٠)دولار وحوالات بمبلغ (٤٠,٣٨٠,٠٠٠)دولار.

تسارع الطلب على الغاز الطبيعي في العالم

من المتوقع أن يشهد الطلب على الغاز الطبيعي المسال في العالم نموا متسارعا يقدر بنسبة ١٠٪ سنويا حتى عام ٢٠١٥.

ويقول كولين لايل من شركة "غاس ماركت إنسايت" لاستشارات الطاقة إنه إذا ازدهرت سوق الغاز الطبيعي المسال وأصبحت القدرة على بيعه في السوق الفورية في أي مكان بالعالم حقيقة واقعة فسيتحول الغاز إلى سلعة عالمية.

ويرجح المحللون أن يحتفظ الغاز الطبيعي الأقل تلويثا للبيئة في الوقت الراهن بمكانته كمصدر رئيسي للطاقة مع نمو الاستهلاك بنحو ٢,٥٪ سنويا خلال العقود القليلة المقبلة.

ويفيد تقرير إحصائي لشركة برتش بتروليوم أن العالم لديه احتياطيات مؤكدة من الغاز الطبيعي تكفي استهلاكه لمدة ٦٤ عاما بمستويات استهلاك عام ٢٠٠٥ بالمقارنة مع احتياطيات تكفي ٤٠ عاما فقط من النفط الخام.

لكن أغلب الاحتياطيات العالمية من الغاز الطبيعي البالغة ١٨٠ تريليون متر مكعب توجد في المياه العميقة أو في الصحارى الشاسعة أو في دول يصعب التكهن بالتحولات السياسية فيها.

وتملك روسيا ٢٧٪ من احتياطيات الغاز العالمية وإيران ١٥٪ وقطر ١٤٪.

ويوجد نحو ٥٨٪ من إجمالي الاحتياطيات في الجمهوريات السوفياتية السابقة.

أسعار النفط تنتعش بعد هبوط حاد

سجلت أسعار النفط الأميركي خلال التعاملات بالعقود الآجلة في آسيا انتعاشا وارتفعت فوق ٥٢ دولارا للبرميل.

ويأتي انتعاش الأسعار عقب انخفاضها إلى أدنى مستوى لها خلال ١٩ شهرا أمس نتيجة عمليات بيع من قبل صناديق الاستثمار، وضعف الطلب على وقود التدفئة.

وصعد سعر الخام الأميركي الخفيف في عقود تسليم فبراير/شباط المقبل ٣٤ سنتا إلى ٥٢,٢٢ دولارا للبرميل خلال تعاملات إلكترونية بنظام غلوبكس بعد هبوطه دولارين و١٤ سنتا شكلت نسبة ٤٪ إلى ٥١,٨٨ دولارا أمس.

وتراجعت أسعار النفط منذ بداية هذا العام بالعقود الآجلة لأقرب استحقاق للخام ما يزيد على تسعة دولارات تعادل ١٥٪ بعد إقبال صناديق الاستثمار على البيع بكميات ضخمة العام الماضي، ما أثار قلق منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) التي خفضت إنتاجها منذ الخريف لوقف هبوط الأسعار من مستويات قياسية تجاوزت ٧٨ دولارا الصيف الماضي.

كما توقع متابع لحركة ناقلات النفط ارتفاع صادرات أوبك ٣٥٠ ألف برميل يوميا إلى ٢٤,٥ مليون برميل يوميا خلال الأسابيع الأربعة التي تنتهي في الثامن والعشرين من الشهر الجاري.